مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 08 عدد: 04 السنة: 2019
ص: 302 - 320 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

الشَّوَاهِدُ الشّعْرِيَّةُ عَلَى الأَسْماءِ وَالأفْعَالِ عِنْدَ مُحَمَّد بَايّ بَلْعَالَم - دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ-

The poetic evidence of Muhammad Bey Belalam the Significance of grammatical nouns

[*] ط.د.: **محمّد ولد الصّافي**

Mohammed Ould Safi

جامعة يحي فارس المدية/ الجزائر

University of Media/ Algeria

تاريخ الإرسال2018/12/28	تاريخ القبول: 2019/06/21	تاريخ النشر :2019/09/25

مُلخّص البحث

اعْتَنى النُّحاةُ الأقْدمونَ مِنْهُمْ والمُحْدَثُونَ بكلامِ العربِ لاَ سيّما الشِّعرُ مِنْهُ، وجَعَلُوا مِنْهُ حُجَّةً وشَاهِداً يَحْتَجُّونَ وَيَسْتَشْهِدُونَ بِهِ عَلى مَسَائِلِ اللُّغةِ والنَّحْوِ، ومن هؤلاء الأعلام النُّحاة الّذِين كَانتْ لَهُمْ عِنَايةً خاصّةً بِكَلاَمِ الْعَرَبِ وسَنَنِ اسْتعْمَالِهَا، (مُحَمَّدُ بَايّ بَلْعَالَم)، فَقَدِ اِحْتَفَى بِالشَّاهِدِ الشِّعْرِيِّ أَيَّمَا احْتِفَاءٍ، واسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى مَسَائِلِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ فِي الْعَدِيدِ من مُؤَلَّفَاتِهِ النَّحْوِيَّة.

تُحَاوِلُ هذهِ الورقةُ البَحْثِيّةُ الإجَابَةَ عَلَى الإشْكَالِ الرّئيسِ الْمُتَمَثِّلِ في مَدَى إسْهَامِ الشّواهِدِ الشّعريّةِ الّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا الْمُؤلِّفُ في مؤلَّفِهِ؛ "مِنْحَةُ الأَتْرَابِ شَرْحٌ عَلَى مُلْحَةِ الإعرابِ"، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ بَيَانُ أثرِهَا فِي تَأْصِيلِ الْقَاعِدَةِ النّحويّةِ؟، وَكَيْفَ وَظَّفَ مُحَمَّدُ بَايّ بَلْعَالَم شَوَاهِدَ الشِّعْرِ عَلَى الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ فِي مُؤَلَّفِهِ مِنْحَةُ الأَتْرَابِ شَرْحٌ عَلَى مُلْحَةِ الإعْرابِ خِدْمَةً لِقَضَايَا اللّغَةِ والنّحْوِ؟، يَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا الإشْكَالِ الرَّئيسِ أَسْئِلَةٌ فَرْعِيَّةٌ؛ مَا أثرُ هَذِهِ الشّواهِدِ الشّعْرِيّةِ فِي اسْتِجْلاَبِ القَاعِدَةِ النَّحْوِيّةِ، وَمَا أَثَرُهَا فِي تَعْلِيمِيّةِ علومِ اللّغةِ الْعَرَبِيّةِ عُمُوماً؟، وَكَذَا أَثَرُهَا فِي عِلْمِ النَّحْوِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ؟.

فَقَدْ حَاوَلَ الْبَاحِثُ التَّعَرُّفَ عَلَى مُخْتَلَفِ أَنْواعِ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ الّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا الْمُؤلِّفُ فِي مؤلَّفِه مِنْحَةُ الأَتْرَابِ شَرْحٌ عَلَى مُلْحَةِ الإعْرابِ، بِالأَخَصِّ مَا تَعَلَّقَ مِنْهَا بِشَوَاهِدِ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ، وَدِرَاسَتَها دِرَاسَةً نَحْوِيّةً.

-كَلِمَاتٌ مِفْتَاحِيَّةٌ:

-الْشَّاهِدُ الشِّعْرِيُّ، -مُحَمَّدُ بَايّ بَلْعَالَم، -شَوَاهِدُ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ، -الْتَّعْلِيمِيَّةُ.

Abstract:

[*] محمد ولد الصافي.mohamedsafi.0412@gmail.com

The oldest and most modern grammarians took care of the Arabs speech and its use. Among those grammarians is Muhammad BeyBelalem, who celebrated the poetic witness, and cited it in the issues of language and grammar in his grammatical writings. This paper attempts to answer the main problem, how Muhammad BeyBelalam used the names of his grammatical writings to uproot the grammatical base? The researcher tried to identify the different types of evidence mentioned by the author in his grammatical writings, and studied a grammatical study.

In The Poem 'Minhatual_Atrab'an explanation of Al iraab, especially what concerns nouns and verbs witnessesand grammatical study.

Keywords: -The poetic evidence -Muhammad BeyBelalam-witnesses-Didactique.

– مُقَدِّمَةٌ:

إنّ الشّواهدَ عُموماً، وبالأخصّ منها الشّعريّة؛ موضوعٌ من الموضوعاتِ الّتي لاقت اهتماماً من لدّن النّحاة والمفسّرون، ذلك أنّ الشّاهد الشّعريّ يندرج تحت أصلٍ مهمّ من أصول النّحو المتمثّل في السّماع، وقد كانت أولى المحاولات المبكرّة –كما دلّت على ذلك الرّوايات التّاريخيّة– الّتي أَرَّخَتْ للشّاهدِ الشّعريّ؛ أنّها تعود إلى عهد الصّحبِ الكرامِ، فقد تواترت الرّوايات أنّ الصّحابي الجليل عبد الله بن عبّاس: (ت 68هـ) كان السّباق في هذا المضمارِ من حيثُ الاستشهادُ والاحتجاجُ بكلام العربِ المنظوم على مسائل اللّغةِ والنّحوِ، يقول محمّد حسين الذّهبي (ت 1397هـ) في كتابه التّفسير والمفسّرون: "حتى لقد قيل في شأنه: إنّه هو الّذي أبدعَ الطّريقةَ اللّغويّةَ لتفسيرِ القرآنِ."[1]

وحتّى يَسْهُلَ عِلْمُ النّحوِ لدى النّاشئة، فقد اهتمّ العلماء في القديم والحديث بوضع المنظومات النّحويّة، أو ما يُصطلح عليه (بالشّعر التّعْلِيمِيِّ)، كما أنّهم –العلماء– قاموا بشرح هذه المنظومات النّحويّة، والّتي هي عبارة عن متونٍ وُضعت في علم النّحو، وانْتَظَمَتْ أَوْزَانُهَا في بحر الرّجز، ومن تلك المنظومات الّتي توالت عليها تآليف العلماء شرحاً وتحقيقاً، ملحة الإعراب لأبي محمّد القاسم بن علي الحريري البصري: (ت 561هـ)، فقد كَثُرَ شُرَّاحُها ومحقّقُوها، وقد كان لأعلام الجزائر مشاركةً أصيلةً في هذا الجانب، فمن أرض توات بالجنوبِ الجزائريِّ، وضع محمّدُ بايّ بلعالم شرحَه

على ملحة الإعراب، وسمّاه "منحة الأترابِ شرحٌ على ملحة الإعرابِ"، وقد أتى فيه المؤلِّف –رحمه الله– على جميع مستويات الشّواهد، بما في ذلك شواهد الشّعر، لاَ سيّمَا ما تعلَّق منها بالأسماء والأفعال؛ لذا فقد قام الباحث بتضيّيق مجالِ البحثِ في دراسته للشّواهد، حيث لا يتجاوزُ مجال الشّواهد الشّعريّة؛ لِيَخْرُجَ ما عداها من الشّواهد الأخرى، والتزمنا في البحث على شواهد الشّعر المتعلّقة بالأسماء والأفعال دونها سواها من الشّواهدِ الأخرى.

اعتنتِ الدّراساتُ الحديثةُ بالزّاد العلميِّ لمحمّد بايّ بلعالم، الّذي يتمثّلُ في تلك المؤلَّفات الّتي خلّفها في شتّى مجالاتِ العلمِ والمعرفةِ؛ الفقهيّة، والأصوليّة، واللّغويّة...، بَيْدَ أنّ الباحث ساعة استقراءه لبعض الدّراسات السّابقة عن المؤلِّف في هذا المجالِ، لم يَظْفَرْ من ذلك بشيءٍ، وأنّ جُلَّ ما كتب عن المؤلِّف في الجانب النّحويّ، فهو من حيث المنظوماتِ الّتي نظَمَها المؤلِّفُ، وكذا بيانُ منهجُه في التّأليفِ والشّرحِ.

إنّ موضوعَ دراسةِ الشّواهدِ الشّعريّةِ لدى محمّد بايّ بلعالم، دِراسةٌ تتغيّا في مضمونِها مجموعةً من الأهداف، يُمْكِنُ إيجازُها كالآتي:

– الإجابة عن الإشكال الرّئيس الّذي تمّ طرحُه في مقدّمةِ البحثِ.

– الاهتمامُ بأعلام المنطقةِ، ونفضِ الرّكامِ العالقِ على بعض مؤلَّفاتِ هؤلاء الأعلامِ، الّتي هي حبيسة أدراج المكاتب، ورفوفِ الخزائن.

– رَسْمُ صورةٍ واضحةَ المعالِم عن شخصيّة محمّد بايّ بلعالم، من خلال دراسةٍ تحليليّةٍ لأرائه وكذا مواقفهِ النّحويّةِ في مؤلَّفِهِ منحةُ الأترابِ شرحٌ على ملحة الإعرابِ.

– بيانُ قيمةِ الشّاهدِ الشّعريِّ، كونُه أصلٌ من أصولِ النّحوِ العربيِّ (السّماع)، وَالّذي به يُتوسل لمعرفة القاعدةِ النَّحْويّة.

من أجلِ ذلك، وبناءً على ما سبق ذكره، تتأسّسُ الدّراسةُ في هذا البحثِ على هيكلٍ محتوى مضمونِه كالآتي:

– مُقدّمةٌ، وفيها: (التّعريف بالموضوع منْ حيثُ، الأهمّيةُ، والدّراساتُ السّابقةُ، والأهدافُ المتوّخاةُ من معالجةِ الموضوعِ)

– الشّاهدُ الشّعريُّ؛ المفهومُ والدّلالةُ.

– دراسةٌ تطبيقيةٌ للشّواهد الشّعريةِ في مؤلَّفات مُحمّد بايّ بلعالم النّحويّة؛ (المستوى النّحوي).

– خاتمة، وهي عبارة عن خلاصةٍ واستنتاجٍ لما جاء في المقدّمة، وكذا متنِ الموضوعِ.

–ثَبْتٌ لِأَهَمِّ المصادرِ والمراجعِ.

أوّلاً –الشّاهدُ الشّعريُ؛ المفهومُ والدّلالةُ:

يُتداولُ مصطلحُ الشّاهدِ في كتب اللّغةِ ومعاجِمها، وكذا في المدوّناتِ النّحويّةِ، والسّنداتِ التّفسيريّة، وهو في عمومه مصطلحٌ يَكْثُرُ تَدَاوُلُه سواءً عند النّحاة، والمفسّرين، وكذا الفقهاء، والمتكلّمين، وغيرِها من الحُقُولِ الْمَعرفيّةِ الأخرى.

فمن خلال دراسةٍ معرفيّة في معاجم اللّغة، بغيةَ البحثِ عن كلمة الشّاهدِ، أَلْفَيْنَا الشّاهدَ في اللّغةِ يأتي عَلى مَعَانٍ عِدَّةٍ، منها:

ما جاء معجم العين للخليل بنِ أحمد: (ت 170هـ)، قوله: (الشّاهد هو النّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله) وقد ذكر ذلك في معرض حديثه عن تفسير قوله تعالى في (الآية 3 من سورة البروج): ﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ٣ ﴾[2]

وجاء في مقاييس اللّغة لأحمدَ بنِ فارسٍ: (ت 395هـ) قولُه: "...شهد: الشّين والهاء والدّال أصل يدلّ على حضور وعلم وإعلام، والشّاهد: اللّسان، الشّاهد: المَلَك، وقد جمعهما الأعشى في بيت من الشّعر في قوله من (الطّويل):

– فلا تَحْسَبَنِّي كَافِراً لَكَ نِعْمَةً – عَلَيَّ شَاهِدِي يَا شَاهِدَ اللهِ فَاشْهَدِ"[3] "[4]

وقال الزّبيدي: (ت 1205هـ) في التّاج عن معنى الشّاهد، قوله: "...والشّاهد: من أسماءِ النّبيّ، صلّى الله عليه وسلّم)، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا** ﴾ (الأحزاب: 45)؛ أَي على أمتك بالإبلاغ والرّسالة، وزاد الأمر توضيحاً وجلاءً، فقال مبيِّناً ومحدّدا معنى الشّاهد: والشّاهد (اللّسان)من قولهم: لفلان شاهد حسن؛ أي عبارة جميلة... (والشّاهد: ما يشهد على جودة الفرس) وسبقه (من جريه)، فسّره ابن الأعرابي، وأنشد لسويد بن كراع في صفة ثور من (الطّويل):

– وَلَوْ شَاءَ نَجَّاهُ فَلَمْ يَلْتَبِسْ بِهِ – لَهُ غَائِبٌ لَمْ يَبْتَذِلْهُ وَشَاهِدُ"[5]

فمن خلال ما تمّ الوقوف عليه من التّعريفات اللّغوية في معاجم اللّغة وكتبها، تبيّن أنّ تعريف الزّبيدي السّابق للشّاهد –في نظر الباحث– من أدقِّ تعريفاتِ الشّاهدِ اللّغويّةِ، وكذا القريبة من المدلول الاصطلاحي، فقوله: (ما يُشهد على جودة الفرس)، ذلك أنّ هذا التّعريف يلتقي مع

تعريف الشّاهد من حيث الاصطلاحُ؛ لأنّ التّعريف الاصطلاحي هو: ما يُشهد به على صحّة كلمة، أو تركيب أو نحوهما، ووجه الشّبه بين هذين التّعريفين، أنّ الأوّل يُشهد به على الجودة، والثّاني يُشْهَدُ به على صحّة الكلمة، فقد أتى التّعريفان متوافقان، ومتكاملان، ومنسجمان مع بعضهما، وليس أحداهما يناقض الآخر، فلا تعارض البتّة بين الجودة والصّحة، كما أنّه لابدّ من الاستئناس بمعاجم المعاصرين؛ لكي نرى أَطَرَأَ تغيُّر على المدلولِ اللُّغويِّ للفظة الشّاهد، أم لا؟، فقد جاء في المعجم الوسيط "الشّاهد: من يؤدي الشّهادة."[6]

فتلحظ هنا، أنّ اللّفظة لم يطرأ عليها تغيير عند المحدثين، فقد بقيت كما هي عند المتقدّمين.

أمّا الشّاهد عند المفسّرين، فهو يجيء بمعنى؛ التّبيّين، والإقرار، والاحتجاج، يقول الكَفَوي: (ت 1094هـ): "...قال المفسّرون: شهد بمعنى: (بيّن)في حقّ الله، وبمعنى (أقرّ) في حقّ الملائكة، وبمعنى (أقرّ وَاحْتج) في حقّ أولي العلم من الثقلين."[7]

وإذا أردنا أن ننتقل من الدّلالة اللّغويّة للفظة "الشّاهد"إلى دلالتها الاصطلاحية، فإنّ ما نَرُومُهُ في المقام الأوّل من الْمَدلُولاَتِ اللُّغَويّة الّتي سبق ذكرُها، هو أنّ المعنى المراد من الشّاهد ما كان بمعنى الاستشهاد، والاحتجاج، والاستدلال، والتّمثيل.

ولمعرفة المدلول الاصطلاحي للفظة "الشّاهد"، وقف الباحث عند تعريفين اثنين، أوّلهما؛ وهو تعريف التّهانوني: (ت بعد1158هـ)، حيث عرّف الشّاهد بقوله: "...وعند أهل العربية الجزئي الّذي يُسْتَشْهَدُ به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التّنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصّ من المثال."[8]، وثانيهما للزّبيدي (ت 1205هـ)، قوله: (والشّواهد هي الجزئيات الّتي يؤتى بها لإثبات القواعد النّحويّة والألفاظ اللّغويّة، والأوزان العروضيّة من كلام الله تعالى وحديث رسول الله، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم."[9]، فكلا التّعريفين أثبتا أنّ الشّاهد هو ما يُسْتَشْهَدُ به من فصيح العربيّة؛ لإثبات القاعدة النّحويّة، وفي معجم اللّغة العربية لأحمدَ مختار عرّف الشّاهدَ؛ بأنَّه: "...دليلٌ من كلام العربيّ الفصيح، يُساق لإثبات قاعدة نحويّة."[10]، وأمّا عند صاحب معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، فقد عرّفه بقوله: "قول عربي لقائل موثوقٌ بعربيته يُورَدُ للاحتجاج والاستدلالِ به على قولٍ أو رأيٍ."[11]

وبناءً على ما سلف ذكره من التَّعريفات اللّغوية، وكذا الاصطلاحية، والتي من خلالها أمكنّا أن نتعمّق أكثرَ في معرفة الشّاهدِ، يُمْكِنُ القولُ إنّ الشّاهدَ في اصطلاح علماءِ العربيةِ، هو ما

يُذكرُ من فصيحِ العربيّةِ؛ شعراً كان، أمْ نثراً؛ من الأدلّةِ؛ لإثباتِ قاعدةٍ نحويّةٍ، أو الحكمِ بصحّتها، أو الاحتجاجِ على سلامتِها.

كما أنّه وانطلاقاً من التّعريفات الاصطلاحيّةِ الّتي ذكرنَاها آنِفاً، يُمْكِنُ القولُ إنّ الشّاهدَ في العربيَّة، لا يخرجُ عن الوظائفِ الآتيّةِ:

-لبيان معنىً لغويٍّ.

-لتأصيلِ أو تثبيتِ قاعدةٍ نحويّةٍ.

-لتوجيهِ قراءةٍ قرآنيّةٍ.

-لاستنباطِ حكمٍ فِقْهِيٍّ.

ثانياً -دراسةٌ تطبيقيّةٌ للشّواهدِ الشّعريّةِ في مؤلَّفِهِ مِنْحَة الأَتْرَابِ شَرْحٌ عَلَى مُلْحَةِ الإِعْرابِ (الْمُسْتَوى النّحويُّ):

تعدّدتْ مستوياتُ الشّواهدِ في مؤلَّفاتِ مُحَمّد بايّ بلعالم النّحويّة، من تلك الشّواهد الّتي استشهد بها محمّد بايّ بلعالم في مؤلَّفِهِ مِنْحَة الأَتْرَابِ شَرْحٌ عَلَى مُلْحَةِ الإِعْرابِ؛ شواهد الأسماء والأفعال، فقد جاءت في المرتبة الأولى من حيث الاستشهادُ والاحتجاجُ، وفي ما يلي ذكر لهذه لشواهد الأسماء الشّعرية حسب ما أوردها المؤلِّف، دون أن نقدّم من ذلك شيئاً أو أن نؤخّره:

1 – اللُّغاتُ الواردةُ في الأسماءِ الخمسةِ

وفي باب الأسماء الخمسة استدلّ المؤلِّف -رحمه الله- بهذا الشّاهد الشّعري ساعة كلامه عن اللّغات المسموعة في الأسماء الخمسة، فقد جاءت هذه الأسماء في كلام العرب على لغات عدّة، من ذلك لغة النقص مستدلاً بقول رؤبة من (الرّجز):

– بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيُّ فِي الْكَرَمْ – وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[12]

والبيت استشهد به المؤلِّف في باب الأسماء الخمسة، ومحلّ الشّاهد في قول الشّاعر: "بِأَبِهِ"، وهي لغة النّقص الّتي تعتري الأسماء الخمسة، وهو أنّ هذه الأسماء تعرب بالحركات الظاهرة على آخرها، فترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة، كما في البيت الّذي استشهد به المؤلِّف، وهي لغة سمعت عند قبيلة تميم، فقد جاء في الإنصاف لابن الأنباري: (ت 577هـ) قوله: (وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون: "هذا أَبُك، ورأيت أَبَك، ومررت بِأَبِك من غير واو ولا ألف ولا ياء."[13]، وأشار ابن مالك إلى ذلك في الألفية في قوله:

– وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ – وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ[14]

2 –باب الإضافة

وهنا استدّل المؤلِّف –رحمه الله– ببيت من الشّعر لأمرئ القيس من (الطّويل):

– فَلَمّا دَخلْنَاهُ أَضَفْنا ظُهُورَنَا – إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[15]

وقد استشهد المؤلِّف بهذا الشّاهد في بيان الدّلالة اللغويّة للفظة الإضافة، ذلك أنّ بعض الألفاظ يكتنفها الغموض، ولا تُفْهَمُ إلا إذا ذُكرت مستعملة في التّركيب، فالشّاهد في قول الشّاعر: "أضفنا ظهورنا"، فقوله: أضفنا ظهورنا؛ أي أسندناها، فتبيّن لنا من خلال الشّاهد؛ أنّ من معاني الإضافة في اللّغة، تأتي بمعنى الإسناد، كما عرّفها المؤلّف بقوله: "الإسناد"[16].

3 – جواز تقديم الخبر على المبتدأ

وقد استشهد المؤلِّف –رحمه الله– ببيت الفرزدق من (الطّويل):

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا – بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[17]

وهذا الشاهد من الشواهد المشتركة بين النّحاة والفرضيين والفقهاء، فالبيت صالح لأن يُسْتَشْهَدَ به في النّحو والبلاغة، والفرائض، فقد جاء في المقاصد النّحويّة للعيني: (ت 855هـ): "هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر على ما يأتي الآن، والفرضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث، وأنّ الانتساب إلى الآباء والفقهاء كذلك في الوصية، وأهل المعاني والبيان في التّشبيه."[18]، وقد استشهد المؤلّف بهذا البيت على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لمساواتهما في التّعريف، فهما رتبة واحدة، وكلٌّ منهما صالح لأن يكون مبتدأً، وقد تقدم الخبر على المبتدأ في البيت؛ لوجود القرينة المعنوية، فهي التي تبيّن المبتدأ وتعيّن الخبر.

والبصريون عندهم جواز تقديم الخبر على المبتدأ خلافاً للكوفيين، والرّاجح ما ذهب إليه البصريون، وذلك من وجهين؛ لورود السّماع به، والبيت يحمل كذلك شاهداً بلاغياً، يتمثل في التّشبيه، تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا العكس.

والّذي يتتبّع ما سُمع عن العرب في تقديم الخبر على المبتدأ، يجد ذالك فاشياً ومستعملاً كثيراً؛ لأنّ العرب دائماً تروم الخفّة في استعمالها وسنن كلامها.

4 – تقديم الفاعل المحصور بـ إلاّ على المفعول به

وقد استشهد المؤلِّف –رحمه الله– ببيت ذي الرُّمة من (الطّويل)، قوله:

– فَلْمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا – عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيارِ وِشَامُهَا[19]

هذا الشّاهد استشهد به المؤلِّف على مسألة تقديم الفاعل المحصور ب"إلا" على المفعول به، وهذه من المسائل الّتي اشتدّ فيه النّزاع، وتشاجر فيها الخلاف بين مدرستين عريقتين في النّحو؛ بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، فالجمهور من البصريين، ومعهم الفراء وابن الأنباري لا يجيزون تقديم الفاعل المحصور ب(إلاّ) على المفعول به، إلاّ إذا كان المحصور مفعولاً به كما في بيت زهير من (الطويل):

– وهلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلّا وَشِيجُهُ – وتُغْرَسُ إلّاَ فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ[20]

أمّا الكِسَائيُّ، فإنّه يجيز تقديمَ الفاعل المحصور ب(إلاّ) على المفعول به[21]، فما ذهب إليه البصريون فيه شيءٌ من التّأويل، ونوع من التّكلف في توجيه هذه الأبيات الّتي تقدّم فيها الفاعل المحصور ب(إلاّ) على المفعول، فبذلك يكون ما ذهب إليه الكسائي أفضل وأحسنُ؛ وذلك لورود السّماع بذلك.

وثمّة رأيٌ ثالثٌ في المسألة اختاره كلٌّ من أبي موسى الجزولي: (ت 607هـ)، وأبي علي الشّلوبين: (ت 645هـ)، وهو أنّه لا يجوز تقديم المحصور ب(إلاّ) فاعلاً كان أو مفعولاً[22]، والمؤلِّف–رحمه الله– قد اختار من هذه الآراء ما ذهب إليه أبو موسى الجُزولي، وأبو علي الشّلوبين، حيث قال المؤلف: "والحاصل أنّه يجب تأخير المحصور ب (إلاّ)، أو ب (إنمّا) فاعلاً كان أو مفعولاً، إذا ظهر القصد فيقدّم الفاعل على المفعول كما في قول الشّاعر(ذي الرُّمّة)."[23]، فقد جعل المؤلّف القصديّة هي الضّابط والمعيار الّتي من أجلها يُقدّم ويُؤخّر الفاعل.

5 – وجوب النّصب عند تقدم المستثنى على المستثنى منه

وفي هذه المسألة استشهد المؤلِّف ببيت من الشّعر للكميت من (الطّويل):

– وَمَا لِي إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ – وَمَا لِي إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[24]

الشّاهد الّذي استشهد به المؤلِّف من شواهد الاستثناء، والشّاهد في قول الشّاعر: "إلاَّ آلَ، إلاَّ مَذْهَبَ"، وذلك أنّه لما تقدّم المستثنى"آلَ" على المستثنى منه"شيعةٌ"، وجب النّصب، والكلام نفسُه في قول الشّاعر: "مذهبَ الحقّ مذهبُ"، والأصل والقياس يقتضيان: "ما لي شيعةٌ إلا آلُ أحمدَ، وما لي مشعبٌ إلا مشعبُ الحقُّ"[25].

وفي البيت قد نصب المستثنى ب "إلا" في الموضعين معاً، وهي حالة من الحالات التي يتعين فيها نصب المستثنى وجوباً، وقد وقع شبه الإجماع من النُّحاة على أنّه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب النّصب وتعيّن؛ لأنّه لو لم يَنْتَصِبْ على الاستثناء لتعيّن إعرابُه بدلاً، والبدل من التّوابع، والبدل لا يجوز أن يتقدّم على المبدل منه كما هو مقرّر في قواعد اللّغة، حيث يقول المؤلِّف: "وإنّما امتنع الإتّباع في ذلك؛ لأنّ التّابع لا يتقدّم على المتبوع."[26]

وثمة وجه آخر يُذْكَرُ في المسألة وهو النّصب والرّفع والجرّ على البدل للإتّباع، وبه يقول فريق من النّحاة مستدلّين بقول حسّان من (الطويل):

– لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ منهُ شَفَاعَةً – إِذَا لَمْ يَكُنْ إلا النَّبِيُّونَ شافِعُ[27]

وقد ارتفع المستثنى في قول الشّاعر: "إلاّ النَّبِيُّونَ"، والأصل فيه النّصب، لكن سمع عن العرب برواية الرّفع، جاء في الكتاب لسيبويه قوله: "وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلاّ أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلا ً كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحدٌ، فجعلوه بدلاً."[28]

6 – نصب المستثنى ب "خلا"

وفيها استدلّ المؤلِّف –رحمه الله– ببيت لبيد العامري من (الطّويل):

– أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ – وَكُلُّ نَعِيْمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ[29]

والبيت من شواهد المؤلِّف في باب الاستثناء ب (خلا)، والشّاهد في قول الشّاعر: "ما خلا اللهَ"، وقد نصب لفظ الجلالة (الله) بعد خلا على المفعولية، يقول محمّد بايّ في المنحة: "فهذه أفعال، يُقال في كلّ منها: فعل ماض وفاعله مستترٌ وجوباً والمنصوب بعدها مفعول به، كما في قول لبيد..."[30]، والاسم الّذي يأتي بعد خلا المسبوقة ب (ما) المصدرية يكون منصوباً على المفعولية، والبيت كذلك يُستشهد به على فعلية "خلا"؛ أي أنّها فعل؛ ذلك أنّها سبقت ب "ما" المصدرية، حينئذ لا يكون بعدها إلا فعل، وكونها تتنقل بين الحرفية والفعلية، فهنا لا تكون حرفاً ما دام أنّها سبقت ب (ما) المصدرية، والحرف لا يدخل على حرف مثله، جاء في شرح المفصل لابن يعيش المغربي: (ت 643هـ) قوله: "أمّا "ما خلا" و"ما عدا" فلا يقع بعدهما إلاّ منصوب؛ لأنّ "ما" فيهما مصدرية، فلا تكون صلتها إلاّ فعلا."[31]، وعند أبي عمرٍ الجرميّ: (ت: 225هـ) جرّ ما استثني ب(خلا) وعدا، يقول صاحب التّسهيل: "وروى الجرميّ عن بعض العرب جرّ ما استثني ب(ما عدا) وما (خلا)، والوجه فيه أن تُجعل ما زائدة وعدا وخلا في حرفي الجرّ."[32].

7 – أحكامُ المنادى

استشهد المؤلِّفُ –رحمه الله– بطائفة من شواهد الشّعر في باب المنادى، ففي البيت الأول من (الطّويل) لعبد يغوث الحارثي وفي البيت الثّاني بلا نسبة من (الطّويل)، وأمّا البيت الثّالث، وهو مجهول القائل أيضاً، من (الخفيف):

– فَيا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ – نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا[33]

– أَلاَ يَا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ – بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلاَ[34]

– ذَا ارْعِواءً فَلَيسَ بَعْدَ اشْتِعالِ الْ – رَأْسِ شَيبًا إلى الصِّبا مِنِّ سَبِيلِ[35]

وأمّا محلاّت الشّاهد، ففي البيت الأوّل في قول الشّاعر: "فَيا رَاكِباً"، فقد استشهد به المؤلِّف على أن النّكرة الغير المقصودة في المنادى تكون منصوبة بعينه، وإنّما أيّ راكبٍ من الرّكبان يبلغ خبره، ذلك أنّه كان أسيراً، فلو أراد راكباً بعينه لبنى ذلك على الضّمّ، وفي البيت الثّاني، فقد استشهد به المؤلِّف على أنّ المنادى المضاف يكون منصوباً لفظاً، كما في قول الشّاعر: "يا عبدَ الله"، وهو منادي مضاف منصوب بالفتحة، وأمّا البيت الثّالث، فقد حُذف حرف النّداء مع اسم الإشارة في قول الشّاعر: "ذَا ارْعِواءً"، والأصل "يا ذا ارعواءً"، وهذا قليل وقد منع البصريون مثل هذا النوع من الحذف، في حين أجاز الكوفيون ذلك، وهو اختيار ابن مالك في قوله من (الرّجز):

– وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ – قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ[36]

والرّاجح في المسألة هو مذهب الكوفيين، وذلك لورود السّماع به من القرآن، ومن كلام العرب، فمن القرآن قوله تعالى في (الآية 85 من سورة البقرة): ﴿ **ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ**﴾، والتقدير: "يا هؤلاء"[37].

8 –ترخيم المنادى المضاف لياء المتكلم

وقد استشهد بالبيتين في باب الترخيم، فالبيت الأوّل لابن أبّ من (الخفيف)، والثّاني مجهول القائل، وهو من (الخفيف):

– صَاحِ سَلِّمْ عَلَى النُّحَاةِ وَسَلْهُمُ – حَبَّذَا حَبَّذَا هُمُ إِنْ أَجَابُوا[38]

– صاحِ شمِّر وَلَا تزل ذَاكِرَ المو – تِ فَنِسيَانُهُ ضَلال مُبِينٌ[39]

ومحلاّت الشّاهد في قول الشّاعر: (صاح)، فقد جاءت في كلا البيتين: لفظة "صاحِ"مرخّمة؛ لأنَّ الأصل: "أصاحبي"، وقد حذف حرف النّداء، وترخيم الاسم بعدها، وذلك بحذف الباء وياء المتكلم بعدها، وهذا النوع من التّرخيم شاذٌّ عند البصريين، وإن وقع ففي الشعر وللضّرورة فقط، وجائز عند غيرهم، جاء في الإنصاف قوله: "أن الواو والياء حرفا علة، والنون من "لكن" والباء من "صاحب" حرف صحيح، والمعتّل أضعف من الصّحيح؛ فإذا جاز حذف الأقوى لضرورة الشّعر فحذف الأضعف أولى."[40]، فقد بيّن صاحب الإنصاف، أنّه ما دام قد حذفت الأحرف الصحيحة في الأسماء المرّخمة للضّرورة الشّعريّة، فمن باب أولى حذف المعتلّ منها، كما أنّ قول الشّاعر: "صاحِ" أتى نكرةً مقصودةً، ولم يجيء عَلَماً، كما جاء مرخّماً، وذلك شاذّاً، وفي ذلك يقول المؤلِّف –رحمه الله–: "وقولهم؛ أي العرب في صاحب، يا صاح بالترخيم شذّ؛ لأنّه ليس علماً، فالقياس أن لا يرخم."[41]

9 –التّوكيد اللّفظي

وقد استدلّ لذلك ببيت من (الطّويل) مجهول القائل:

– فأَينَ إلى أَينَ النَّجَاةُ ببَغْلَتِي – أَتاكَ أَتاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[42]

استشهد المؤلف بهذا الشّاهد الشعري في باب التوكيد، ميّناً من خلال الشّاهد، معنى أحد أقسام التوكيد، وهو التوكيد اللّفظي، إذ أنّ الشّاهد في قول الشّاعر: "أين أين، أتاك أتاك، احبس احبسِ"، فكلّ من هذه الألفاظ يعرب توكيداً لفظياً والتّوكيد اللّفظي هو تكرار اللّفظ بعينه، ويأتي في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، وفي البيت، أتي التّوكيد في الأسماء والأفعال، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في قوله من (الرّجز):

– وَمَا مِنَ التَّوكِيدِ لفظِيّ يَجِي – مُكَرَّرًا كَقَولِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي[43]

10 – الجزمُ ب"مهما"

وقد استشهد لذلك ببيت زهير بن أبي سلمى من (الطّويل):

– وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ – وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[44]

هذا البيت لصاحبه زهير بن سلمى، يكثر الاستشهاد به عند النّحاة والمفسّرين، وقد استشهد به المؤلِّف –رحمه الله– في باب المجزومات والشّاهد في قول الشّاعر: "ومهما تكنْ"، على أنّ مهما اسم شرط جازم يجزم فعلين، كما في البيت الّذي استشهد به المؤلِّف، يقول المرادي: (ت

749هـ): "المشهور أنها اسم من أسماء الشرط، مجرد عن الظرفية، مثل من"[45]، وفي البيت قد نصبت "مهما" فعلين مضارعين اثنين، وهما: "تكنْ ، تعلمِ.

11 – الجزمُ ب" حيثما"

وقد استدلّ المؤلّف –رحمه الله– ببيتين مجهول قائلهما فالأول من (الخفيف)، والثّاني كذلك مجهول القائل، وهو من (الخفيف):

– حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّ – هُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[46]

– جَزَى لَكَ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ حُسْنٍ – فَحَيْثُمَا يَقْضِ أَمْراً صَالِحاً يَكُنْ[47]

والبيت من شواهد المؤلِّف على الجزم ب "حيثما"، فالشّاهد في قول الشّاعر: "حيثما تستقمْ، يقدرْ"، فقد جزمت "حيثما" فعلين مضارعين: "تستقمْ، يقدرْ"، على أنّ الأول فعل الشّرط والثّاني جوابه، وهي كذلك اسم شرط جازم تدل على المكان، ولا تجزم إلا إذا اقترنت ب "ما"، كما أنها في البيت جاءت للزّمان وليس للمكان.

وفي البيت الثّاني، الشّاهد في قول الشّاعر: "فحيثما يقضِ...، يكنْ"، فقد جزمت حيثما فعلين اثنين، الأول فعل الشرط والثاني جزاؤه، وكلاهما مجزومان؛ الأوّل بالحذف، والثّاني بالسّكون.

12 – الجزمُ ب "ما"

ساق المؤلِّف –رحمه الله–، بيت طرفة بن العبد من (الطّويل):

– أَرَى الْعَيْشَ كَنْزًا نَاقِصًا كُلَّ لَيْلَةٍ – وَمَا تَنْقُصِ الْأَيَّامُ وَالدَّهْرُ يَنْفَدِ[48]

وما من أسماء الشرط التي تجزم فعلين، يقول المؤلف: "وهي اسم شرط، وتأتي لتعميم الفائدة."[49]، وقد جزمت "ما" في البيت فعلين مضارعين، في قول الشّاعر: "يُنقَصِ، ينفدِ".

13 – الجزمُ ب "متى"

وفي مسألة الجزم ب "متى"، استشهد المؤلِّف ببيتين من الشّعر، الأوّل للحطيئة من (الطّويل)، والثّاني لعبيد الله بن الحرّ من (الطّويل) كذلك:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ – تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ[50]

– مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا – تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا[51]

وقد استشهد المؤلِّف بهذين الشّاهدين من الشّعر على أنّ "متى" من أسماء الشّرط، ففي البيت الأول؛ الشاهد في قول الحطيئة من (الطّويل): "متى تأتِه تعشو"، فقد جزمت متى فعلين اثنين،

الأوّل منهما فعل الشّرط، والثّاني جواب الشّرط وجزاؤه، وقد رفع تعشو، والأصل فيها النّصب على الحال؛ أي ما تأته عاشياً، يقول البغدادي في الخزانة: "رفع تعشو بين المجزومين أعني الشرط والجزاء لأنّه قصد به الحال أي: متى تأته عاشياً أي: ناظرا إلى ضوء ناره، وكذلك كل ما وقع بين مجزومين."[52]

وفي البيت الثاني لعبيد بن الحرّ من (الطّويل): "مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ...تجدْ"، متى قد جزمت فعلين: "تأتِنا ، تجدْ"، وفيه كذلك جواز إبدال الفعل من الفعل، في قول الشاعر: "متى تأتِنا تلممْ، تجد"؛ لأنّ الإلمام بمعنى الإتيان فهما مترادفان، وقد جزم الفعل "تلملم" على البدل من الفعل تأتِنا، وإليه أشار ابن مالك في التّسهيل بقوله: "ويبدل فعل من فعل موافق له في المعنى مع زيادة بيان."[53]، وعن إبدال الفعل يقول ابن مالك من (الرّجز):

– وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ – يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ[54]

وقد أتى ذلك متواتراً في القرآن الكريم في قول تعالى في "الآيتين 68-69 من سورة الفرقان": ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾.

14 –رفعُ الجزاءِ المسبوقِ بفعلٍ ماضٍ

وفي هذه المسألة استشهد المؤلِّف ببيت زهير من (البسيط):

– وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ – يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[55]

استشهد المؤلِّف في هذا البيت على أنّ الشّرط إذا وقع ماضياً، جاز في جزائه الوجهان؛ الرفع والجزم، ففي البيت قد رفع المضارع "يقولُ"، الذي وقع جواباً للشرط للفعل الماضي "أتاه"، والحالة هذه يجوز فيها الوجهان، الجزم والرفع، إلاّ أنّ الرّفع كثير وحسن وأجود، وللنّحاة في هذه المسألة مذهبان: أولهما: مذهب سيبويه، وثانيهما للمبرد ذكرهما ابن مالك في شرح الكافية بقوله: "ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفاً، وعند أبي العباس على تقدير الفاء."[56].

فعلى تقدير سيبويه: "يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل"، وعلى تقدير المبرّد ومعه الكوفيون، التّقدير بالفاء أي؛ "إن أتاه خليل، فهو يقول..."[57]، وقد سُمِع ذلك مجزوماً في القرآن في قوله تعالى في (الآية 15 من سورة هود): ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾، ويرفع وجوباً إن قُرِن بالفاء سواء أكان فعل الشرط ماضياً، أم

مضارعاً، ومنه قوله تعالى في (الآية 95 من سورة المائدة): ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾، ومنه قوله تعالى في (الآية 13 من سورة الجن): ﴿ فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ١٣﴾.

15 – رفعُ الجوابِ المسبوقِ بفعلٍ مضارعٍ مجزومٍ

واستشهد لذلك ببيت لجرير بن عبد الله البجلي من (الرّجز):

– يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ – إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[58]

وفيه استشهد المؤلف –رحمه الله– بهذا البيت على أن جواب المضارع المجزوم يجيء مرفوعاً كما في البيت في قول الشاعر: "إنك أن يصرعْ أخوك تُصرعُ"، فقد أتى الجواب مرفوعاً، ورفع الجزاء ضعيف، وإلى ذلك أشار ابن مالك في قوله من (الرّجز):

– وبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزا حَسَنْ – وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ[59]

وقد جاء في المفصل للزمخشري: (ت 538هـ): "ولا يخلو الفعلان في باب إنَّ من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما مضارعا والآخر ماضيا، فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلاّ الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرّفع."[60]

16 – المبنيُّ على الفتحِ من أسماءِ الأفعالِ

واستدلّ المؤلِّف –رحمه الله– لهذه المسألة ببين من الشعر؛ أوّلهما لربيعة بن ثابت الرّقي من (الطّويل)، والثّاني للأعشى من (السّريع):

– لَشَتَّانَ مَا بَيْنِ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى– يَزِيدِ سُلَيمٍ وَالأَغرِّ ابْنِ حَاتِمِ[61]

شَتّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِها – وَيَوْمُ حَيّانَ أَخِي جَابِرِ[62]

استشهد المؤلِّف –رحمه الله– بهذين البيتين من الشّعر في باب البناء، ذلك أنّه من المبنيات الّتي تُبنى على الفتح؛ أسماء الأفعال، من ذلك اسم فعل الأمر: "شتان"، وهو بمعنى: بَعُدَ وتباين وافترق، وعلى هذا الأساس فقد استشهد المؤلِّف بالبيتين، فالشّاهد في البيتين الأوّل والثّاني متمثّل في قول الشّاعر: "شتان"، وهو اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد وافترق يرفع الفاعل، كما كان يرفعه ما ناب عنه: "بعد، افترق"، وقد زيد مابين اسم الفعل وفاعله "ما"، ومنع الأصمعي ذلك، جاء في المسائل لأبي علي الفارسي: (ت 377هـ)، قوله: "إلاّ أنّ الأصمعي طعن في فصاحة هذا الشّاعر وذهب إلى أنّه غير محتجٍّ بقوله: ورأيت أبا عمرٍو قد أنشد هذا البيت على وجه القبول له،

والاستشهاد به، وقد طعن الأصمعيُّ على غير شاعرٍ قد احتجّ بهم غيره كذي الرُّمة والكميت، فيكون هذا أيضًا مثلهم."[63]

بَيْدَ أنّ النّحاة لم يجعلوا من بيت ربيعةَ حجّةً في اللُّغة؛ لأنّه مولِّد، والمولَّدون لا يحتجّ بشعرهم، وعَدَلُوا عنه، واستشهدوا ببيت الأعشى[64]، وتبقى مسألة الاستشهاد بشعر المولّدين من عدمها، من المسائل الّتي تنازع فيها الخلافُ كثيراً بين النّحاة، وذلك من خلال ما أُلِّف في هذا الجانب من الكتب والمؤلَّفات.

ثالثاً – خَاتِمَـة:

في نهاية هذه الورقةِ البحثيّةِ، وبعد قراءةٍ مستفيضةٍ متفحصّةٍ لبعض ما استشهد به محمّد بايّ من الشّواهد الشّعرية في مؤلَّفِه؛ "مِنْحَة الأَتْرَابِ شَرْحٌ عَلَى مُلْحَةِ الإِعْرابِ"، فقد توصّل الباحثُ إلى بعض النّقاطِ، يمكن إجمالُها كالآتي:

– الشّواهد الشّعريُّة في مِنْحَة الأَتْرَابِ شَرْحٌ عَلَى مُلْحَةِ الإِعْرابِ لمحمّد بايّ بلعالم، بدت متنوّعةً، ومتمثلةً لجميع مستويات اللّغة المعروفة: (النّحويّة، والمعجميّة والدّلاليّة...)، وكذا من حيث أنواعُها: (القرآنُ، والحديثُ، والشّعرُ)، وجاءت شواهدُ الشّعرِ متبوّأةً الصّدارةَ من حيث كَثْرَةُ الاستشهادِ، وقوّةُ الاحتجاجِ.

– شرح محمّد بايّ بلعالم النّحويّة الّذي وضعه على هذه المتن النّحويّ تمثّلَ غايةً تعليميّةً، كون حفظ هذه المتون، والإطّلاعِ على هذه الشّروح، يزيد المتعلِّم فهماً وإدراكاً لعلم النّحو، وهذا يدخلُ ضِمْنَ إطارِ مَا يُسمَّى بِـ(تَعْلِيمِيّةِ النّحْوِ).

– الشّواهد الشّعريّةُ الّتي استشهد بها المؤلِّف لها ما لها من الأبعاد التّعليميّة؛ فهي مُكوّنٌ رئيسٌ من مكوناتِ الشّرحِ، وعنصرٌ أساسيٌّ من عناصر الإيضاحِ والتّبيّينِ، تعينُ على تَحْصِيلِ الْمَلَكَةِ اللُّغويّةِ، وكذا تَنْمِيةِ الثَّرْوةِ اللُّغويّةِ لَدى الِمُتَعلِّمِ.

–الشَّواهدُ الشِّعريّةُ تُكْسِبُ المتعلِّمَ ذائقةً فَنيّةً، من خلال اسْتِقْرَائِهِ للشَّاهدِ، ومن ثمّ استنباطِهِ للمعاني الّتي يَحويهَا هذا الشّاهدُ، والتَّعْلِيمِيّة الحديثةُ، أو البيداغوجيا أضْحَتْ اليوم تركّزُ على ما يسمّى (الْمُقَارَبَةُ النَّصِيّةُ).

– الشّواهدُ بمختلفِ أنواعِها، لاَ سَيّمَا الشِّعريةُ منها، بدَا أثرُها واضحاً للعيانِ في كونها تؤصّلُ للقاعدةِ النّحويّةِ، كما أنّ لها أثرُها البيّنُ في اسْتِجْلاَّبِ واسْتِدْعَاءِ وكذا اسْتِحْضَارِ القَاعِدَةِ النّحْويَّةِ،

فيكون الشّاهدُ الشّعريُّ مُقَارَبَةً نَصِيَّةً للقَاعدةِ النَّحْويّةِ، وغايةً تعليميّةً، وبالأحرى هو القاعدةُ الّتي يُبْنَى عليها النَّحوُ العربيُّ.

هوامش:

1 محمد السيد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، (القاهرة)، ط7، 2000م، ج1، ص58.

2 الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (بيروت)، ج3، ص398، في مادة: (شهد).

3 البيت من الطويل للأعشى الكبير ميمون بن قيس، الأعشى: ديوانه، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز المطبعة النموذجية، (القاهرة)، د. ط، د. ت)، ص193.

4 أحمد بن فارس بن زكرياء: معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (سوريا، دمشق)، ط1، 1399هـ، ج3، ص221، في مادة: (شهد).

5 محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس تح: مجموعة من المحققين، (طبعة الكويت)، د. ط، د. ت، ج8، ص257، في مادة: (شهد).

6 مجمّع اللّغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، (مصر)، ط4، 1425هـ، ج2، ص497.

7 أيّوب بن موسى الكفوي أبو البقاء الحنفي: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، د. ط، د. ت، ج1، ص527.

8 محمد بن علي التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون ،(بيروت)، ط1، 1996م، ج1، ص1002.

9 مرتضى الزبيدي الحسيني: تاج العروس، ج1، ص71.

10 أحمد مختار عبد الحميد عمر: معجم اللّغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، (الرّيّاض)، ط1، 1429هـ، ج2، ص1241.

11 محمد سمير نجيب اللّبدي: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، ط1، 1405هـ ص119.

12 البيت من الرّجز لرؤبة بن العجاج: ديوان رؤبة، (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، (الكويت)، د. ط، د. ت)، ص182.

13 الأنباري عبد الرحمن بن محمد أبو البركات كمال الدين الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (سوريا، دمشق)، د. ط، د. ت، ج1، ص17.

14 محمد بن مالك: متن الألفية، تح: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة العروبة، (الكويت)، ط1، 1428ه، ص2.

15 البيت من الطويل لامرئ القيس، امرئ القيس: ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، (مصر)، ط5، د. ت، ص53.

16 محمّد بايّ بلعالم: منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، دار هومة، (الجزائر)، د. ط، 2001م، ص7.

17 البيت من الطويل للفرزدق، ينظر: -السيوطي: شرح شواهد المغني، ج2، ص848، -البغدادي: خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، (القاهرة)، ط4، 1418ه، ج1، ص444.

18 بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد فاخر أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، (جمهورية مصر العربية)، ط1، 1431ه، ج1، ص503.

19 البيت من الطويل لذي الرُّمة غيلان بن عقبة: ديوان ذي الرُّمة، قدّم وشرح له: أحمد حسن بسج، دار الكب العلمية، (بيروت)، ط1، 1415ه، ص279.

20 البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، ابن أبي سلمى: ديوانه، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1408ه، ص87.

21 ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (سوريا، دمشق)، د. ط، د. ت، عدد: ج2، ص104.

22 ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث (القاهرة)، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السّحار وشركاه، ط العشرون 1400ه ، ج2، ص104.

23 محمّد بايّ بلعالم: منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، ص60.

24 البيت من الطويل للكميت الصغير بن زيد الأسدي: ديوانه، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر (بيروت)، ط1، 2000م ص517.

25 ابن يعيش بن علي المغربي: شرح المفصّل في صناعة الإعراب، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط1 1422ه، ج2، ص52.

26 محمد بايّ بلعالم: منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، ص57.

27 البيت من الطويل لحسان بن ثابت، وقد جاء براوية النصب: (إلا النّبيّين شافعٌ)، حسان بن ثابت: ديوانه، تح: عبدأ على مهنّا)، دار الكتب العلمية، (بيروت)، ط2، 1414ه، ص155.

28 سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، (القاهرة)، ط3، 1408هـ، ج2، ص373.

29 البيت من الطّويل للبيد بن ربيعة العامري: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح: إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، (الكويت)، د. ط، 1962م، ص256.

30 محمّد بايّ بلعالم: منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، ص83.

31 ابن يعيش: شرح المفصّل في صناعة الإعراب، ج2، ص50.

32 محمّد بن مالك: شرح التّسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (القاهرة)، ط1، 1410هـ ج2، ص310.

33 البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، ينظر: -البغدادي: الخزانة، ج1، ص414، -السيوطي: شرح شواهد المغني، ج2، ص676.

34 البيت من الطويل، بلا نسبة، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس: الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر العربي، (القاهرة)، ط3، 1417هـ، ج2، ص57.

35 البيت من الخفيف، بلا نسبة، قال بدر الدين العيني: لم أقف على اسم قائله، العيني: المقاصد النحوية، ج4، ص1709.

36 محمد بن مالك: متن الألفية، ص37.

37 العيني: المقاصد النحوية، ج4، ص1709.

38 البيت من الخفيف، لمحمّد بن أبّ المزمري، محمد بايّ بلعالم: منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، ص105.

39 البيت من الخفيف، مجهول القائل، بدر الدين العيني: المقاصد النحوية، ج2، ص584.

40 الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص563.

41 محمد بايّ بلعالم: منحة الأتراب شرح على ملحة الإعراب، ص105.

42 البيت من الطويل، لم اهتد إلى قائله، البغدادي: خزانة الأدب، ج5، ص158.

43 محمد بن مالك: متن الألفية، ص34.

44 البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى: ديوانه، ص111.

45 أبو محمد بدر الدين حسن المرادي المصري المالكي: الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل)، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1413هـ، ص609.

46 البيت من الخفيف، بلا نسبة، السيوطي: شرح شواهد المغني، ج1، ص391.

47 البيت من الخفيف، بلا نسبة، الفراء: معاني القرآن، ج2، ص103.

48 البيت من الطويل لطرفة بن العبد، طرفة، ديوانه، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت)، ط3، 1423هـ ص26.

49 محمد بايّ بلعالم: منحة الأتراب، ص147.

50 البيت من الطويل للحطيئة، الحطيئة: ديوانه، تح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، (بيروت)، لبنان، ط2، 1426هـ، ص53.

51 البيت من الطويل لعبيد الله بن الحر، البغدادي: خزانة الأدب، ج9، ص90.

52 البغدادي: خزانة الأدب، المرجع نفسه، ج5، ص210.

53 محمد بن مالك: شرح التسهيل، ج3، ص340.

54 محمد بن مالك: متن الألفية، ص37.

55 البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى، ابن أبي سلمى: ديوانه، ص115.

56 محمد بن مالك: شرح الكافية الشّافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (مكة المكرمة)، ط1، د. ت، ج3، ص1589.

57 محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ: اللّمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (المدينة المنورة)، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ، ج2، ص874.

58 البيت من الرجز، قيل لجرير بن عبد الله البجلي، وقيل لعمرو بن جثارم العجلي، السيوطي: شرح شواهد المغني، ج2، ص898.

59 محمد بن مالك: متن الألفية، ص46.

60 أبو القاسم محمود الزمخشري جار الله: المفصل في صنعة الإعراب تح: علي بوملحم، مكتبة الهلال، (بيروت)، ط1، 1993م، ج1، ص439.

61 الزمخشري المرجع نفسه، ج1، 204.

62 البيت من السريع للأعشى، الأعشى: ديوانه، ص147.

63 أبو علي النحوي: المسائل العسكريات في النحو العربي، تح: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، (عمان، الأردن)، د. ط، 2002م، ص70.

64 محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، (بيروت)، ط1، 200م، ج11، ص185.